

مقال اقتصادي

البنوك الإسلامية المتحوّلة والتخلص من الربا

والاقتراض» والحصول على فائدة محدودة من المتاجرة بالديون، في حين أن العمليات المصرفية للبنوك الإسلامية تمتد إلى نشاط الاستثمار المباشر لنفسها وللغير إلى جانب الوساطة المالية أي أنها بنوك شاملة. وفي الكويت نظم القانون رقم 30 لسنة 2000 في شأن النقد والبنك المركزي أعمال البنوك الإسلامية ونص صراحة في المادة 86 منه أن البنوك الإسلامية هي البنوك التي تزاول أعمال المهنة المصرفية وما ينص عليه قانون التجارة أو يقضي العرف باعتباره من أعمال البنوك وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.



أحمد الفراج

كما نص في المادة 100 على أنه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القسم إلى البنوك الإسلامية لأحكام هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإذا كان الأصل الشرعي للتحوّل من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية مستمداً من مبدأ التوبة والرجوع إلى الله والإقلاع عن التعامل بالربا أخذاً وعطاء، حيث ورد تحريم الربا في ثمان آيات قرآنية موزعة على أربع سور من سور القرآن الكريم (منها خمس آيات في سورة البقرة، وواحدة في كل من سور آل عمران والنساء والروم) لذلك فإن من أهم الخطوات الجوهرية التي يجب على البنوك التقليدية اتباعها للتحوّل إلى بنوك إسلامية أن تكون أعمالها متوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك بالتخلص من الربا الموجود أصلاً في رؤوس أموالها الربوية انصياعاً لقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) (سورة البقرة 278-279).

وهذا الأمر وجوبي بنص القانون رقم 30 لسنة 2003 بشأن النقد والبنك المركزي كما سبق البيان، حيث إن النص صريح في وجوب أن تعمل البنوك الإسلامية وفق الشريعة الإسلامية وبما لا يتعارض معها. والتعامل بالربا يتعارض مع النصوص القرآنية، والتوبة والرجوع عنه والاكتفاء برأس المال من الأسس التي تنص عليها الشريعة الإسلامية. إلا أن ما يجري عليه العمل لدى البنوك المتحوّلة هو أن تقوم بضم أصل القرض مع الفوائد في مبلغ واحد وتعتبره هو رأس المال عند التحوّل إلى بنك إسلامي، ويتم توقيع العميل على إقرار يقبوله هذا الرصيد باعتباره مبلغ التمويل، ويحسب عليه مبلغ المراجعة، وهذا مخالف للنص القرآني حيث إن التوبة من الربا تقتصر بالتنازل عن الفوائد والاكتفاء برأس المال. E-mail: abdulrazzaq@arazaqlaw.com

يؤرخ البعض لميلاد البنوك الإسلامية ويربطها ببيت مال المسلمين بعد ظهور الإسلام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي كان يقوم بمتطلبات التمويل اللازم آنذاك. والبعض الآخر يرجع ميلاد المصارف الإسلامية إلى تجربة بنوك الإذخار المحلّة ورائدها د. أحمد النجار الأمين العام الأسبق للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والتي بدأت عام 1963 بمدينة ميت غمر في محافظة الدقهلية بمصر. بينما يرى آخرون أن فكرة البنوك الإسلامية طبقت لأول مرة في إحدى المناطق الريفية في باكستان عام 1955 من خلال مؤسسة كانت تقوم بجمع الودائع من المسورين وإقرضها للمزارعين دون فائدة مقابل تقاضيها أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية، ولكن هذا المشروع فشل لعدم وجود عاملين مؤهلين ومدربين لذلك.

وهناك من يرى أن أول بنك نص في نظامه التأسيسي على عدم التعامل بالفاائدة المصرفية هو بنك ناصر الاجتماعي في مصر سنة 1971. إلا أن أول تجربة حقيقية متكاملة لبنك إسلامي تجاري كانت من خلال بنك دبي الإسلامي الذي انشئ في عام 1975 وقد تزامن مع ذلك مجهودات مقدرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي انتهت إلى إنشاء أول بنك إسلامي دولي وهو البنك الإسلامي للتنمية عام 1975 بمدينة جدة.

ولقد انتشرت هذه الظاهرة عربياً وإسلامياً وعالمياً حتى أضحت هذه البنوك منتشرة في معظم دول القارات الخمس حتى أن دولاً حولت نظامها المصرفي بالكامل للعمل وفق آلية العمل المصرفي الإسلامي مثل السودان وإيران وباكستان. وقد وُكِب هذه الظاهرة ظاهرة أخرى وهي تحوّل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.

ويعد هذا الموجز عن تاريخ البنوك الإسلامية فإن السؤال الجدير بالإجابة يدور حول مدى التزام هذه البنوك فعلاً بنصوص وأحكام الشريعة الإسلامية كما هو منصوص في نظامها الأساسي من عدمه؟ وبالأخص البنوك المتحوّلة من تقليدية إلى إسلامية؟

وفي محاولة للإجابة عن هذا التساؤل نقول أن التحوّل يستند في الأصل إلى مبدأ التوبة والتوقف عن العمل في تقديم الخدمات المالية والمصرفية المخالفة لأحكام الشريعة وعلى الأخص الربا، وتحقيقاً لرغبة العملاء الذين يرون حرمة التعامل بفوائد البنوك التقليدية. ويرى آخرون أن التحوّل ليس من باب التوبة والاستغفار وإنما من باب التزود والاستكثار، فيكون للتحوّل أبعاد ربحية وتجارية نتيجة للنجاحات المحوطة للبنوك الإسلامية إضافة إلى أسباب فنية والدخول في مجالات أوسع بدلاً من العمل في الوساطة المالية «الإقراض

الأعلى لـ «زهاب» بـ 129 مليون دينار والإعلان النهائي عن الفائز في مايو وعمليات التشغيل 2012

5 عروض لـ «ناقلات النفط» لبناء مصنع الغاز الجديد

في أم العيش أقلها لـ «لارسن وتيبرو» بـ 59,6 مليون دينار

توقعات بتوقيع العقد خلال الربع الثاني والمصنع بطاقة 8 ملايين أسطوانة يومياً



عملية نقل لأحد خزانات الغاز المسال التي استقدمتها الشركة قبل عامين لمصنع الغاز الحالي

الربع الثاني من العام الحالي، مبنية أن المصنع سيكون بطاقة إنتاجية تقدر بـ 8 ملايين أسطوانة في اليوم وستركز الشركة على أن يخدم منطقة شمال الكويت على أن يغطي المصنع الأول مدينة الكويت وضواحيها الجنوبية. وبيّن المصدر أن فرع تعبئة الغاز المسال يمثل إحدى الركائز الاقتصادية والتنموية لتوفير الطاقة بالكويت، لأنه المصدر الوحيد لتزويد السوق المحلي بخدمة الغاز المسال، الذي يضاهي في أهميته الكهرباء والماء، لما له من تأثير مباشر في حياة السكان اليومية بشكل خاص، والتنمية الصناعية بشكل عام.

هذا وكان رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات النفط الكويتية نبيل بورسلي قد أكد في تصريح سابق لـ «الأخبار» أن كل عرض من العروض المقدمة للمصنع ستستغرق دراسته نحو أسبوعين أو ثلاثة أسابيع على أن يأخذ الفحص الفني والتجاري لجميع العروض نحو 3 شهور بعد إغلاق باب التقدم للمنافسة على أن يعلن الفائز في شهر مايو المقبل، مشيراً إلى أن الشركة تتوقع تشغيل المصنع الجديد في عام 2012.

مدى تطابقه مع المواصفات القياسية الدولية كالحفاظ على البيئة والأسمان التام في العمليات المختلفة بدءاً من تعبئة اسطوانات الغاز حتى توصيلها للعملاء بالإضافة إلى الإمان التام في المنزل. وعن موعد توقيع العقد توقعات المصادر أن يكون في

مستفيض خلال الفترة المقبلة على أن يتم الإعلان عن الشركة الفائزة بعد شهر ونصف الشهر من الآن على أعلى تقدير. وأشارت المصادر إلى أن ناقلات النفط كانت اشترطت شركات محددة لدخول المناقصة خاصة وأن الشركة تنوي إدخال أحدث الوسائل التكنولوجية في المصنع وتحرص على

العامة والمقاولات تقدمت بمبلغ 129 مليون دينار ليكون أكبر العروض المقدمة من الشركات الخمس للمشروع. وذكرت المصادر أن شركة نوري وكنت للمقاولات الفنية والصيانة حيث قدمت عرضاً للمشروع بقيمة 71,8 مليون دينار، موضحاً أن الشركة ستدرس العروض بشكل

علمت «الأخبار» من مصادر مسؤولة في شركة ناقلات النفط الكويتية أن الشركة قد تلقت 5 عروض رسمية من شركات مختلفة الجنسيات لإنشاء مصنع تعبئة الغاز البترولي المسال الجديد في شمال الكويت بمنطقة أم العيش، موضحة أن أقل العروض التي تلقتها «ناقلات النفط» كان لشركة لارسن وتيبرو الكويت كونستركشن للمقاولات العامة بقيمة 59,6 مليون دينار. وأوضحت المصادر المسؤولة عن المناقصة لـ «الأخبار» أن عرض شركة لارسن وتيبرو الكويت قد يكون الأفضل ضمن العروض المتقدمة للمنافسة، حيث إن العروض الأخرى بها فروقات مالية كبيرة عن الذي قدمته لارسن وتيبرو الكويت.

وبيّن المصدر أن العروض التي تقدمت بها الشركات الأخرى جاءت كالتالي: شركة متاجر الخليج المتحدة للتجارة العامة والمقاولات تقدمت عرضاً بقيمة 93,6 مليون دينار وقدمت شركة مكتب الاستشارات العملية عرضاً لإنشاء المصنع بقيمة 73,7 مليون دينار، مشيراً إلى أن مؤسسة زهاب للتجارة

أكد أن إيرادات قطاع التأمين يمكن أن تكون الدخل الثاني للبلد

توفيقي لـ «الأخبار»: «غزال للتأمين» تخطط للاستفادة من خطة التنمية



أحمد يوسف

وأشار إلى أن قطاع تأمين الأفراد وقطاع التأمين الاستثماري مازال يستحوذ على مساحة ضيقة، وذلك على الرغم من توافر جميع عناصر النجاح لو أفسحت الدولة المجال له، ورفعت يدها عن القطاع والنشاط الاقتصادي الذي تستحوذ على أكثر من 80% منه. وقال «اعتقد أن هناك دوراً كبيراً يقع على عاتق وزارة التجارة في الرقابة على شركات التأمين، وكذلك لها دور في إرسال رسالة إلى السلطة العليا بأن التأمين هو بديل النفط إذا اعتمدها كمورد رئيسي للدخل القومي».

وأكد على زيادة الاهتمام بالوعي والثقافة التأمينية، حيث إن صناعة التأمين في البلاد لم تأخذ شكلها بعد. وتابع قائلاً «لو عملت الدولة كم الإيرادات التي يمكن أن تجنيها من تعزيزها لقطاع التأمين كرافد ثان للدخل القومي الذي ربما يزيد عن مدخولها من النفط، لما تركت هذا القطاع لحظّة واحدة».

تنفيذ دور الرقابة وتسهيل الإجراءات

العنزي: «التجارة» تدرس عمل نظام للربط الآلي مع شركات التأمين

عاطف رمضان

أصدر وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون قراراً بتعيين عبدالله الصقر العنزي مديراً لإدارة شركات التأمين، علماً أنه كان يشغل منصب مدير إدارة العقار وترك بصمة في إعداد مجموعة من القرارات التنظيمية لسوق العقار، وتفعيل الكثير من القرارات الوزارية. وقال العنزي في تصريح خاص لـ «الأخبار» أنه بصدد عقد اجتماع مع المديرين العاملين في شركات التأمين واتحاد شركات التأمين لتفعيل دور الاتحاد والنظر في جميع المعوقات التي تواجه شركات التأمين وسبل حلها ونكر أنه يدرس فكرة تأسيس لجنة من مسؤولي شركات واتحاد التأمين لتفعيل دور الاتحاد ورفع مستوى أداء شركات التأمين ودراسة اقتراحاتها في هذا الشأن، بالإضافة إلى دراسة تداعيات الأزمة على هذه الشركات

والطرق التي اتبعتها للخروج منها، والمشاكل التي لاتزال تعاني منها هذه الشركات بسبب الأزمة، فضلاً عن عمل نظام للربط الآلي بين وزارة التجارة والصناعة وشركات التأمين، بهدف تفعيل دور الرقابة عليهم، فضلاً عن تسهيل الإجراءات بين الوزارة وشركات التأمين وللنظر في القرارات والقرارات السابقة الخاصة بشركات التأمين، وتفعيل دورها على المستوى الخليجي، ودراسة اللوائح والقرارات المنظمة لسوق التأمين داخل الكويت، وذلك في إطار الجهود التي تبذل على كل المستويات والوزارات الحكومية لجعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا في المنطقة. وقال العنزي إنه على أتم الاستعداد للالتقاء بمسؤولي شركات التأمين والاتحاد في أي وقت للنظر في أي اقتراحات لتطوير أداء شركات التأمين.

نصف تريليون دولار قيمة مشاريع البناء الحالية في المنطقة

الاستثمارات الحكومية تقود مشاريع الإنشاء بالخليج

المشروع	التكلفة	الجهة المنفذة
مستشفى جابر الأحمد الصباح	1,1 مليار دولار	وزارة الأشغال العامة
مشروع طريق الجھراء	995 مليون دولار	وزارة الأشغال العامة
طريق الصبية السريع	160 مليون دولار	وزارة الأشغال العامة
المرحلة الثالثة من مشروع الأقيونيون	70 مليون دولار	شركة المباني
مجمع العثمان	70 مليون دولار	الهيئة العامة لشؤون القصر
الإجمالي	2,395 مليار دولار	

الأقل تضمرًا من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية» في المنطقة، مشيراً إلى أن «السعودية تتفوق بتنامي الطلب المحلي والقوي الذي يصب في مصلحة كافة القطاعات نظراً لوجود شريحة سكانية كبيرة من الشباب إلى الأعداد الكبيرة من الشباب السعودي الذين يدخلون سوق العمل سنوياً». وأضاف: «حددت الحكومة السعودية توفير فرص عمل جديدة من ضمن أولوياتها، وهذا يرجع إلى دخولها في اتفاقيات أسعار تحتية في قطاعات حيوية مثل الكهرباء والماء والخدمات والنقل والرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، ومع توقعات تجاوز أسعار النفط حاجز 70 دولار للبرميل واستقرارها عند ذلك الحد، فمن

المؤكد أن تتحقق الكثير من مشاريع البنية التحتية المخطط لها، وهو ما يمثل أمراً إيجابياً على المدى المتوسط لقطاع الإنشاء في المملكة». وأشار إلى أن قطر ومع ما تتمتع به من مداخل ضخمة من مبيعات الغاز، تعتبر الدولة الأقل تخوفاً تجاه توافر السيولة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي. وقال: «اعتقد أن قطر لن تتضرر من تقلبات أسعار المنتجات النفطية، وهذا يرجع إلى دخولها في اتفاقيات أسعار طويلة المدى. وعلاوة على ذلك تعمل الحكومة القطرية على تطوير بنيتها التحتية وفقاً لأعلى المعايير والمواصفات لتكون الأفضل تنافسياً في المنطقة». وحول أداء القطاع في الإمارات

قال منظمو معرض سيتي أبوظبي، أحدث المعارض الدولية الجديدة في المنطقة لقطاع البناء والإنشاءات، إن الاستثمارات الضخمة التي تقودها الحكومات في المشاريع الاستراتيجية ومشاريع البنية التحتية من شأنها أن تساعد على دفع عجلة قطاع الإنشاء والتعمير في دول مجلس التعاون الخليجي. وقال مدير معرض سيتي بيلد أبوظبي في أي آي آر الشرق الأوسط جراهام وود إن الاستثمارات الحكومية أو شبه الحكومية في مشاريع تطوير البنية التحتية مثل أحواض بناء السفن وتوسعة الموانئ البحرية والمطارات وبناء المستشفيات الجديدة والكليات والجامعات إضافة إلى مشاريع تطوير شبكات الطرق الرئيسية تشكل في الوقت الحاضر جزءاً رئيسياً من أنشطة قطاع الإنشاءات في المنطقة. وأضاف وود: «يحتوي تقرير برولينز عن الربع الأخير لعام 2009 حول أداء قطاع الإنشاءات في المنطقة على جدول يضم مشاريع مختلفة في دول مجلس التعاون بحسب قيمها المادية التي تتراوح بين 50 مليون و5 مليارات دولار، ويظهر التقرير أن مشاريع تطوير البنية التحتية تقود حركة الإنشاءات في معظم دول المجلس

على مدى يومين (18-19 ابريل) حيث تناقش العديد من المواضيع الهامة التي تخص قطاع الإنشاءات مثل موضوع تطوير التدفق النقدي وخطط ادارة التكاليف لتجاوز الأزمة الاقتصادية إلى جانب التصميم المستدامة وتقنيات الإنشاء الحديثة إضافة إلى كيفية الاستفادة من الفرص الحالية والمستقبلية التي يوفرها قطاع الإنشاء في المنطقة. وتحتل أهمية الاستثمارات الحكومية، سواء المباشرة أو غير المباشرة، الخاصة بالمشاريع الاستراتيجية وتطوير البنية التحتية في دعم أنشطة قطاع الإنشاء من خلال حجم وعدد المشاريع الصوطة التي رصدتها شركة برولينز للأبحاث في كل دولة من دول مجلس التعاون الست والتي تم البدء بتنفيذها في عام 2009. يذكر أن الراعي المؤسس لسيتي بيلد أبوظبي هي كلودي راك والرأي الفني هو قسم مواد الإنشاءات الكيميائية في بي ايه إس إف. ويحظى الحدث كذلك بدعم من جمعية المقاولين بدولة الإمارات، ومنظمة الشرق الأوسط لصناعة الملمب المخلوط الجاف (ميدما)، وتشارتريد انستيتوت أوف بلدينج.

التنفيذ على 720 يوماً

ترسية مناقصة على «مشاركة» بـ 27,650 مليون دينار

في إنشاء وإنجاز وصيانة تقاطعات على الطرق الرئيسية (طريق فحيحيل السريع المؤدي إلى مناطق جنوب الصباحية والمنقف) بقيمة 27,650 مليون دينار ولمدة 720 يوماً.

ذكر سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة المجموعة المشتركة للمقاولات (مشاركة) أفادت بأنها تلقت كتاباً من لجنة المناقصات المركزية بتريسة المناقصة، التابعة لوزارة الأشغال العامة، والخاصة

على مدى يومين (18-19 ابريل) حيث تناقش العديد من المواضيع الهامة التي تخص قطاع الإنشاءات مثل موضوع تطوير التدفق النقدي وخطط ادارة التكاليف لتجاوز الأزمة الاقتصادية إلى جانب التصميم المستدامة وتقنيات الإنشاء الحديثة إضافة إلى كيفية الاستفادة من الفرص الحالية والمستقبلية التي يوفرها قطاع الإنشاء في المنطقة. وتحتل أهمية الاستثمارات الحكومية، سواء المباشرة أو غير المباشرة، الخاصة بالمشاريع الاستراتيجية وتطوير البنية التحتية في دعم أنشطة قطاع الإنشاء من خلال حجم وعدد المشاريع الصوطة التي رصدتها شركة برولينز للأبحاث في كل دولة من دول مجلس التعاون الست والتي تم البدء بتنفيذها في عام 2009. يذكر أن الراعي المؤسس لسيتي بيلد أبوظبي هي كلودي راك والرأي الفني هو قسم مواد الإنشاءات الكيميائية في بي ايه إس إف. ويحظى الحدث كذلك بدعم من جمعية المقاولين بدولة الإمارات، ومنظمة الشرق الأوسط لصناعة الملمب المخلوط الجاف (ميدما)، وتشارتريد انستيتوت أوف بلدينج.

على مدى يومين (18-19 ابريل) حيث تناقش العديد من المواضيع الهامة التي تخص قطاع الإنشاءات مثل موضوع تطوير التدفق النقدي وخطط ادارة التكاليف لتجاوز الأزمة الاقتصادية إلى جانب التصميم المستدامة وتقنيات الإنشاء الحديثة إضافة إلى كيفية الاستفادة من الفرص الحالية والمستقبلية التي يوفرها قطاع الإنشاء في المنطقة. وتحتل أهمية الاستثمارات الحكومية، سواء المباشرة أو غير المباشرة، الخاصة بالمشاريع الاستراتيجية وتطوير البنية التحتية في دعم أنشطة قطاع الإنشاء من خلال حجم وعدد المشاريع الصوطة التي رصدتها شركة برولينز للأبحاث في كل دولة من دول مجلس التعاون الست والتي تم البدء بتنفيذها في عام 2009. يذكر أن الراعي المؤسس لسيتي بيلد أبوظبي هي كلودي راك والرأي الفني هو قسم مواد الإنشاءات الكيميائية في بي ايه إس إف. ويحظى الحدث كذلك بدعم من جمعية المقاولين بدولة الإمارات، ومنظمة الشرق الأوسط لصناعة الملمب المخلوط الجاف (ميدما)، وتشارتريد انستيتوت أوف بلدينج.

صندوق مالي باشتراك واسترداد أسبوعي

بدء النشاط 2008/03/11

العائد الاسبوعي (على أساس سنوي) + 7.92 %

صافي قيمة الوحدة كما في 2010/03/08 1.157 د.ك

رسوم الاشتراك والاسترداد لا يوجد

www.alimtiaj.com